**شعبة الفلسفة المستوى S5 L.M.D**

**المقياس: الحوكمة وأخلاقيات المهنة.**

**الأستاذ: زروقي ابراهيم**

**المحاضرة رقم (02): أهداف، فوائد وضوابط الحوكمة.**

**1- أهداف الحوكمة:**

تهدف الحوكمة إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها:

**أ- الشفافية:**

وتعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة.

**ب- المساءلة:**

يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه قانون وأنظمة الحوكمة لهم.

**جــ- المسؤولية:**

تهدف أنظمة الحكومة إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)، وأن يتصرف كل عنصر بدرجة عالية من الأخلاق والمهنة، كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

**د- المساواة:**

ويقصد بها المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم وكذا بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وقال ذلك أن مالك السهم الواحد تمتلك نفس الهدف التي يمتلكها مالك الأسهم الكثير كالتصويت والمشاركة في الجمعية العامة ومساءلة مجلس الإدارة وحصته في توزيع الأرباح....إلخ.

**2- فوائد الحوكمة:**

1- تشجع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها.

2- تساعد المؤسسات على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية.

3- تسهل عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركات عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية.

4- تقلل الحوكمة كلفة رأس المال على الشركة حيث أن البنوك تمنح قروضا حسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة.

5- تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية، ذلك المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أسهم الشركة التي تطبق أنظمة الحوكمة.

6- تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال.

**3- ضوابط الحوكمة:**

 هناك اجمع على أن التطبيق السليم للحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى ......... جودة مجموعتين من الضوابط:

**أ- الضوابط الخارجية:**

ويشار بها إلى المناخ العام للاستثمار بالدولة الذي يشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي؛ مثل: سوق المال، قانون الشركات، قوانين تنظيم المناقشة، ومنع الممارسات الاقتصادية، توفير التمويل اللازم للمشاريع، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية.

**ب- الضوابط الداخلية:**

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.